

## مطارات العراق تستأنف استقبال الرحلات السياحية

ولا تشكل السياحة موردا مهما لخزينة الدولة لعدم وجود سياسات ترسخ القطاع ثم إن كافة الحكومات المتعاقبة بعد الإطاحة بالرئيس صدام حسين لم تفكر في تطويره كون العراق بلدا يعتمد في تسيير شؤونه على عائدات النفط والغاز بشكل مفرط.

وتكبد الاقتصاد العراقي خسائر كبيرة تبعا لإجراءات مكافحة الوباء وتجمع تقارير دولية على أن التعافي السريع للنمو أمر غير محتمل حاليا.

**إقلاع عدة طائرات الخميس من مطار بغداد الدولي إلى لبنان وتركيا في انتظار عودة مطاري أربيل والسليمانية**

وتحرم صدمات أسعار النفط الناجمة عن الوباء بغداد من مصدر إيراداتها الأساسي وتكشف عن أوجه القصور الاقتصادي في البلاد. وسبق للسلطات الاتحادية أن خفضت من إجراءات الحظر الشامل، رغم تواصل ارتفاع أعداد الإصابات، التي لامست مئة ألف مع أكثر من أربعة آلاف وفاة.

وقص العراق ساعات الحظر، لبيدًا من الساعة التاسعة والنصف مساء وحتى السادسة صباحا بالتوقيت المحلي وقرر أن يعيد فرض الحظر الشامل خلال عيد الأضحى، ليعود ويرفعه كاملا بعد العيد.

بغداد - استأنف العراق الخميس الرحلات الجوية السياحية في غالبية مطاراته، بعد أربعة أشهر من الإغلاق بسبب الوباء، الذي وصل إلى ذروته في البلاد، حيث يعتبر رفع الحجر أساسيا لدعم الاقتصاد الذي يشهد أسوأ أزماته. وأقلعت طائرات عدة من مطار بغداد الدولي إلى لبنان وتركيا، وكان الموظفون الذين يضعون كمادات وقفازات يتأكدون من فحوصات الركاب التي يجب أن تثبت خلوهم من الفيروس للتمكن من السفر حسب معايير وكالة الصحافة الفرنسية.

وأعاد مطارا البصرة والنجف في جنوب البلاد فتح أبوابهما أيضا، فيما مددت سلطات أربيل والسليمانية في إقليم كردستان العراق الإغلاق حتى الأول من أغسطس.

ورغم أن حركة السفر بين المدن أو الرحلات الخارجية وعمليات الشحن الجوي قد تساعد في انتعاش النشاط السياحي والتجاري قليلا، لكن لا يتوقع أن يعود بالمستوى المعهود في ظل ما تعانيه المنطقة من اضطرابات.

وتراهن بغداد كثيرا على السياحة الدينية وتعتمد المزارات السياحية الأخرى وخاصة في إقليم كردستان في الغالب على الزوار العراقيين خاصة القادمين من مناطق وسط وجنوب البلاد، هربا من حر الصيف القاسي إلى الفنادق والمطاعم.

ورغم كل الظروف المحيطة يتوقع المسؤولون أن تنتعش الرحلات السياحية منخفضة التكلفة من دول الجوار أو حتى من عدة دول عربية وأوروبية.



لتحقيق مخزون إستراتيجي آمن

## الرياض تفتح آفاقا أوسع للأمن الغذائي

### بناء أكبر محطة إقليمية لتجارة الحبوب طاقة استيعاب المرفأ الجديد في ميناء ينبع 5 ملايين طن سنويا

وفي أربيل الماضي، باعت سالك شحنة حجمها 60 ألف طن من القمح من مزارعها في أوكرانيا إلى المؤسسة العامة للحبوب، المشتري الحكومي السعودي للحبوب، في أول عملية شراء للمؤسسة من استثمارات زراعية في الخارج.

واعتبر وزير النقل صالح الجاسر أن مشروع محطة ينبع للحبوب يسعى إلى بناء أول مركز إقليمي ومنصة لوجستية لاستيراد وتصدير الحبوب بالبلاد.

تحقيق قيمة مضافة للاقتصاد الوطني، وتدعيم بيئة الاستثمار والحركة التجارية في أكبر منتج ومصدر للنفط حول العالم. وسيدعم هذا المشروع الإقليمي الحركة التشغيلية بميناء ينبع، وسيستقطب مزيدا من الخطوط الملاحية العالمية ويجذب الاستثمارات في قطاع الخدمات اللوجستية.

وتتمثل الأهداف الاستراتيجية لشركة سالك بالمساهمة في تحقيق جزء من الواردات للسلع الأساسية والتي تتوافق مع استراتيجية الأمن الغذائي للحكومة. وفي خطوة وصفها المحللون بـ"المنقلة النوعية" الاقتصادية، أعلنت السعودية قبل شهر عن نجاح ميناء جدة في إطلاق أول خط ملاحى مباشر يربط أهم الموانئ في قارتي آسيا وأفريقيا، لخدمة نقل الحوايات على ساحل البحر الأحمر.

وأفصحت موانئ بالشراكة مع مجموعة موانئ دبي العالمية، في صناعة النقل البحري في المنطقة، نجاح ميناء جدة في الربط المباشر بين ميناء جبل علي في الإمارات وميناء العين السخنة في مصر، ليكون رابع خط ملاحى جديد تطلقه الهيئة منذ بداية هذا العام. ويؤكد المتابعون أن الخط الملاحى الجديد يعتبر نقلة نوعية اقتصادية كبيرة للسعودية، ومصدرا من مصادر الدخل غير النفطية، كما يمكنه جعل المملكة مركزا لوجستيا عالميا ومحور ربط بين القارات الثلاث آسيا وأوروبا وأفريقيا.

وتظهر الإحصاءات الرسمية الصادرة عن الهيئة العامة للموانئ تميزا في أداء البوابات التجارية البحرية للبلد الخليجي خلال الأشهر الماضية التي واكبت الإجراءات الاحترازية ضد تفشي جائحة كورونا محليا وعالميا.

بدأت السعودية في بلورة رؤيتها بعيدة المدى الهادفة لتحقيق الأمن الغذائي بإعلانها عن صفقة لتشييد أول وأكبر محطة إقليمية لتجارة الحبوب، ضمن استراتيجية شاملة تركز على بناء قدراتها ورفع جاهزيتها، لمواجهة التحديات المتزايدة في قطاعات إنتاج الغذاء في السنوات القادمة.

الرياض - فرضت التحديات المتعلقة بالأمن الغذائي في السعودية ومنطقة الخليج تسريع وتيرة اعتماد الوسائل الكفيلة التي ستساعد أكبر اقتصاد عربي على مواجهة التقلبات الاقتصادية التي يعاني منها العالم.

وفي تحرك لتجسيد تلك الرؤية، أبرمت الهيئة العامة للموانئ (موانئ) اتفاقية مع الشركة السعودية للاستثمار الزراعي والإنتاج الحيواني (سالك) الخميس لتشييد أول وأكبر محطة إقليمية لاستيراد ومعالجة وتصدير الحبوب في البلاد. وذكرت وكالة الأنباء الرسمية أن الاتفاقية تتعلق بتأجير منطقة تقدر مساحتها بـ31 ألف متر مربع في ميناء ينبع التجاري وسيتم بناء المحطة على مرحلتين وستكون طاقة استيعابها حوالي 5 ملايين طن سنويا.

ويتميز ميناء ينبع التجاري بموقع متميز على ساحل البحر الأحمر، كما أنه يمثل ميزة تنافسية لقرية من الأسواق المحلية والإقليمية والقرن الأفريقي. وتأتي الخطوة في سياق سباق بين دول الخليج لوضع أسس مستدامة تساعد على تحقيق الاكتفاء الذاتي من الغذاء في السنوات القادمة مع تزايد التحديات من حدوث نقص بسبب موجة الجفاف التي تضرب العالم جراء الاحتباس الحراري. وحذرت منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة (فاو) من أن بعض دول العالم قد تشهد نقصا في المواد

الغذائية خلال شهري أبريل ومايو الماضيين بسبب جائحة كورونا. وعلق وزير البيئة والمياه والزراعة السعودي عبدالرحمن الفضلي على الاتفاقية قائلا إن "هذه الشراكة الاستراتيجية مع الهيئة العامة للموانئ والتي تمتد لأكثر من 30 عاما تعد رافدا من روافد منظومة الأمن الغذائي بالملكة". ويهدف المشروع إلى تعزيز سرعة وصول الحبوب الرئيسة السعودية، وذلك عبر المحطة الجديدة التي تعد أول مركز إقليمي للحبوب في ميناء ينبع التجاري. ولكن الأمر قد يتجاوز ذلك، إذ أن المحطة ستكون عبارة عن مركز إقليمي لتجميع الحبوب ما يعني أن هناك استثمارات قد تدخل للبلاد كما أن زيادة زخم هذه التجارة ستظهر بوضوح على سلاسل الإمدادات.

وأوضح الفضلي، الذي يرأس مجلس إدارة سالك، أن شركة سالك تعول على الموقع الجغرافي للسعودية والبنية التحتية للموانئ لتعزيز حلول توزيع الأغذية في المنطقة من خلال ربط البلاد بمصادر الحبوب العالمية وخصوصا المناطق التي تستثمر فيها شركة سالك حاليا.

وتأسست الشركة السعودية للاستثمار الزراعي والإنتاج الحيواني (سالك)، وهي تابعة لصندوق الثروة السيادية السعودي، لتوفير إمدادات الغذاء للمملكة عبر الإنتاج بالجملة والاستثمارات.



ستيفن روتش  
الدولار قد ينهار وسط عجز متزايد في الميزانية الأميركية

وتعتمد العديد من البلدان على الولايات المتحدة، الدولة التي تبلغ حصتها حوالي ربع الناتج المحلي الإجمالي العالمي.

## نظام رقمي موحد لجمع الإيرادات في الإمارات

أصدرته الحكومة في 2018 حيث يوضح تفاصيل الإيرادات والأموال العامة.

ويشمل الإجراء الجديد الضرائب والرسوم والعوائد التي تفرض بموجب قانون اتحادي في المسائل الداخلة في اختصاص الدولة تشريعا وتنفيذا والرسوم والأجور التي تحصلها الدولة مقابل الخدمات التي تقدمها.

كما يشمل الإجراء الغرامات الإدارية والتعويضات المحكوم بها استنادا إلى أحكام القوانين الاتحادية وعوائد استثمارات الدولة والمبالغ المستحقة مقابل بيع أو إيجار أو تملك الأموال العامة.

يونس حاجي الخوري  
خطوة جديدة على طريق أتمتة العمل المالي الحكومي

ووفقا للنظام الجديد سيقوم فريق عمل من وزارة المالية بإدارة ملفات الجهات الدائنة المقدمة عبر هذا النظام والتدقيق على الملفات المحولة والتأكد من التزام كافة الوثبوتيات المتعلقة به وكذلك في حال تحويل ملف المدين إلى المحاكم عبر النظام الإلكتروني للديون.

وسيتم التحصيل من طرف المحاكم عبر الحساب البنكي بالحوالات المصرفية فقط، وأما بالنسبة للتسوية داخل الوحدة التنظيمية فستتم وفقا للطرق الإلكترونية وذلك كجزء من التزام الوزارة بامتة الإجراءات بشكل كامل.



عصرنة النظام المالي

أبوظبي - أعلنت وزارة المالية الإماراتية الخميس عن مبادرة لجمع تفاصيل الإيرادات والأموال العامة في نظام إلكتروني واحد وذلك بهدف ضمان حسن تنظيم موارد الدولة.

وتأتي هذه الخطوة استنادا إلى قانون اتحادي يندرج في إطار حفظ المال العام وأتمتة العمل المالي لإنشاء الوحدة التنظيمية المختصة في تحليل الإيرادات.

ونسبت وكالة أنباء الإمارات (وام) إلى يونس حاجي الخوري وكيل وزارة المالية قوله إن "إطلاق النظام يمثل خطوة جديدة على طريق أتمتة العمل المالي الحكومي وفق أفضل المعايير العالمية المعتمدة، ويضع إطار عمل واضح يضمن حقوق الجهات الحكومية ويديم حوكمة إدارة الديون الاتحادية وفقا للإجراءات والقوانين المعمول بها في الحكومة الاتحادية".

وأضاف أن "وزارة المالية تسعى دائما إلى تبني الحلول الرقمية المتقدمة التي من شأنها رفع كفاءة الأعمال والحد من الأخطاء البشرية المحتملة". وتابع "نهدف إلى الارتقاء باليات تحصيل الإيرادات الحكومية بما يتماشى مع رؤية الإمارات 2021 مع تطبيق أعلى معايير الحوكمة في إعداد هذه الحلول الرقمية وتفعيلها على مستوى الجهات والهيئات الاتحادية".

ويعتبر نظام تحصيل الإيرادات والأموال العامة من الأنظمة الآلية المتقدمة حيث يوفر البات ذكية ومبتكرة لحصر وتحصيل ديون الدولة والتي نصت عليها المادة الثالثة من مرسوم

ولكن مع تصاعد نفوذ بعض دول الشرق كالصين التي أصبحت مؤهلة وفق الخبراء لقلب النظام المالي العالمي وما سيرافق ذلك من تحجيم لدور الدولار في الاقتصاد العالمي، أو مواصلة واشنطن خلق العالم بالعقوبات والسياسات الحمائية، أصبح القلق يثير مسطري السياسات الاقتصادية الأميركية حول مستقبل الدولار.

ومع تصاعد الجدل حول وجود تغيرات مستطرا على النظام العالمي المالي خصوصا بعد أزمة الوباء، فإن العديد من الخبراء يؤكدون أن الخطوات التي تتخذها الدول المنافسة لواشنطن لا تبتعد عن الدولار غير كافية بامرة لوضع حد لسيطرة الدولار على العالم.

ولكن بعض المحللين يرون أن الدولار خلال الأزمة بدأ يفقد قيمته، وتعزز اليورو وبدأ يتحول إلى ملاذ آمن جديد للمستثمرين. وقال الرئيس التنفيذي السابق لبنك مورغان ستانلي آسيا ستيفن روتش، إن "الدولار سينهار وسط عجز متزايد في الميزانية الأميركية وعمليات إلغاء العوالة".

وكان الدولار الأميركي قد نجح خلال العقود الأخيرة، في قيادة النظام العالمي المالي متخطيا كل العملات الأخرى المنافسة بما في ذلك اليورو، عبر تمكنه من فرض نفسه في الأسواق العالمية كاهم وحدة فورية في مجال التجارة العالمية أو في تسوية أكبر الصفقات الدولية.

السلع المستوردة، وبالتالي انخفاض الطلب عليها. وفي وقت سابق، قال خبراء إن الولايات المتحدة يمكن أن تسحب العالم بأسره إلى أسفل، لأن المقاومة غير الفعالة للوباء، تبطل الانتعاش العالمي.



ستيفن روتش  
الدولار قد ينهار وسط عجز متزايد في الميزانية الأميركية

واشنطن - حذر صندوق النقد الدولي، من أن هيمنة الدولار الأمريكي على التجارة والتمويل في العالم، يمكن أن تؤدي إلى تفاقم الأثر الاقتصادي لكورونا.

وقال خبراء الصندوق في دراسة حديثة إن تعزيز قوة الدولار سيؤدي إلى تفاقم تراجع التجارة العالمية والنشاط الاقتصادي على المدى القصير.

وبالإضافة إلى ذلك، من المستبعد أن تتمكن البلدان النامية من الاستفادة من ضعف عملاتها المحلية لتحفيز الاقتصاد، حيث يتم تحديد أسعار الصادرات بالدولار. كما أن ضعف عملات الدول الأخرى مقابل الدولار، يؤدي إلى ارتفاع أسعار